



ملخص تقارير بروكنجز  
لعام ٢٠٠٢م



## ملخص تقارير بروكنجز لعام ٢٠٠٢م

تعمل مؤسسة بروكنجز في التحليل المستقل والنقد، وتهتم بالنشر وتوصيل المعلومات إلى الجمهور عن طريق المؤتمرات وغيرها من الأنشطة، وهي تعمل كجسر بين الثقافة والسياسة العامة، كما تزود صانعي القرار السياسي وعلماء السياسة برؤية أفضل في قضايا السياسة العامة. . هكذا تعرف نفسها هذه المؤسسة.

تعود بداية المؤسسة إلى عام ١٩١٦م بتأسيس معهد البحث الحكومي، هذه الهيئة الخاصة الأولى كرس عملها في السياسة العامة على المستوى الوطني، وبين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤م انضم إلى المعهد منظمتان مساندتان: معهد الاقتصاد، ومدرسة خريجي روبرت بروكنجز. وفي عام ١٩٢٧م اندمجت المجموعات الثلاث في مؤسسة واحدة سميت (بروكنجز) تكريماً لـ «روبرت سوميرس بروكنجز» (١٨٥٠-١٩٣٢م)، وهو رجل أعمال في سانت لويس، وهو الذي شكّلت تحت قيادته المنظمات السابقة.

يتم تمويل بروكنجز بشكل كبير من الهبات، وبدعم المؤسسات المحبة للإنسانية، والشركات، والأفراد، وتكرس هذه الأموال في تنفيذ بحوثها الخاصة ونشاطاتها التربوية، كذلك تتعهد بعمل دراسات حكومية، وتحفظ بحق نشر النتائج.

ومن المعروف أن بروكنجز لها صلات قوية بصانعي السياسة الأمريكية؛ ففي فترة من الفترات أشرف على المؤسسة «وليم كوانت» مستشار الأمن القومي في عهد كارتر.

وهذه ملخصات لبعض التقارير والتحليلات التي قام بها المركز خلال عام ٢٠٠٢م:

### - (محور السخرية):

ونبدأ بتقرير كتبه «ستروب تالبوت» مدير مركز بروكنجز في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٢م بعنوان (محور السخرية) THE AXIS OF IRONY، ويقول فيه:

عندما تولى الرئيس جورج دبليو بوش السلطة في يناير ٢٠٠١م؛ اعتقد الكثيرون في إدارته أن الولايات المتحدة كانت هي «جاليفر» الذي أعطى الأقزام الحبال ليقيدوه بها، وستتغير جذرياً السياسات الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة مع تزايد القوة الأمريكية، واستعداد الرئيس لاستخدام القوة لرعاية المصالح الأمريكية؛ متحررة من تقييد الاتفاقيات أو المؤسسات الدولية.

وقد انتهز الفريق الجديد للإدارة الفرصة لإظهار أنها ليس لديها ما تفعله تجاه المعاهدات، والتي يبدو أنها قد



أصبحت قديمة وبالية، وتعوق من حرية التصرف الأمريكية.

فقد كان كل من الأمم المتحدة وحلف الناتو (NATO) مستخدمين أكثر من كونهم يُنظر إليهم باحترام، ولم تكن إداراتهم وتحريكهم لأكثر من مجرد الاستفادة منهم.

ولم تكن الإدارات أيضاً مهتمة باتباع المعاهدات الدبلوماسية أو العمل من خلالها، والتي ورثتها عن أسلافها من الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

وكانت أحداث ١١ سبتمبر فرصة مناسبة للولايات المتحدة لإظهار ما يمكن أن تفعله مع أعدائها؛ من خلال مزيج من القوة العسكرية والإدارة السياسية، وقد ساعد ذلك خارجياً على خلق بعض التسامح تجاه القضاء على القوة الأمريكية الغاشمة والمعرضة.

ومن خلال الروح التي سادت لفترة، والتي تميزت بالتعاطف والتضامن لوقتٍ ما؛ أثرت بعض الشكاوى من أن الرئيس بوش يبدو وكأنه راعي بقر (Cow boy) المسؤول عن القوة الظالمة، وبعد ذلك ونظراً لبعض الكتابات في أوروبا وآسيا حول هذا الموضوع بدا الرئيس الأمريكي من جديد وكأنه العمدة المحق والشجاع، مثل «جاري كوبر»، في «هاي نون» (High noon)، ففي هذا الفيلم يجلس أهل المدينة وراء الستائر المسدلة والأبواب الموصدة، بينما يطارد العمدة الأوغاد والأشرار في شارع يكسوه التراب. والحرب في أفغانستان على الرغم من ذلك قد انحرفت عن سيناريو هوليود.

ونظراً للتحريض الواسع الذي قام به وزير الخارجية كولين باول، والذي كان لا يزال حتى تلك اللحظة شخصية منبوذة وكريهة، يفوقه في العدد الكثير من أنصار العمل الجماعي، ويتم تجنبه أيضاً من قبلهم، واستغرقت الولايات المتحدة أسابيع حتى تتمكن من تكوين تحالف دولي له قاعدة خارجية؛ لذا فعندما أسدل الستار على طالبان وتنظيم القاعدة؛ أصبح المشهد أكثر إيحاً ووضوحاً؛ فهذا هو عمدة البلدة يطرد الأشرار منها.

عندئذٍ وصل الأمر إلى نتيجة العراق، فحتى قبل أن يحتل أسامة بن لادن قمة قائمة المطلوبين لدى الولايات المتحدة؛ كانت عيون الرئيس بوش مركزة على صدام حسين.

وهذا هو السبب في تحول الإدارة الأمريكية من الحرب التي شنتها في أفغانستان - والتي لم يمض عليها إلا عام - إلى الإعداد لشن حرب عاجلة على العراق، فقد أمّلت أن تستغل الطاقة والحيوية التي أحدثتها بتغييرها للنظام في كابول؛ لتحقيق الشيء نفسه في بغداد، إلا أنها واجهت تعباً وعقبات في نقل الدعم الذي أحدثته ١١ سبتمبر إلى الحملة على صدام.

وفي الصيف الماضي بدا أن هناك إصراراً متزايداً تجسّد وتم التعبير عنه من خلال نائب الرئيس «تشييني» للعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة، والقيام بما تراه مناسباً، والتعاون مع تحالف دولي للإطاحة بصدام.

واحتفظ الرئيس بوش بهذا الخيار مفتوحاً، فيما جاء إلى الأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر محذراً الأمم المتحدة بأنها



تغامر بأن تصبح مهمشة، وأنها تخالف ميثاق الدول .

ولكن من خلال استراتيجية وضعها بشكل كبير باول؛ ذكر الرئيس بوش أنه يفضل العمل من خلال مجلس الأمن من خلال استخدام قرار صارم باستخدام آلية لإجبار صدام على نزع السلاح إذا ما رفض صدام؛ كأساس للعمل العسكري .

ويشير الكاتب ثلاثة أمثلة على السخرية والمفارقة :

الأول : أن القائمين على وضع النظام في الإدارة عليهم أن يدركوا أن خاتمة بوش تُهدد بالتصرف بشكل مستقل عن الأمم المتحدة، ربما يكون فعلياً قد حفظ النظام بشكل دقيق من أن يصبح مهماشاً، وهو الأمر الذي حذر ضده الرئيس .

ولكن هناك مفارقة ثانية : أنه من خلال منطق الفوز بشيء قريب مما أراده من قراره؛ فيبدو أن بوش الآن بعيد تماماً عن العمل خلال نظام الأمم المتحدة، فهو يعلم أن الأمم المتحدة لديها من الإمكانيات ما تستطيع أن تجبر به صدام على تحقيق ما يريد بوش من خلال التهديد بالقوة، وإلا فسوف تعود الأمم المتحدة إلى لعبة القط والفأر، والتي سيفوز فيها الفأر بالطبع .

وقد نجح بوش في تنحية مجلس الأمن ووضع نظام التفتيش مكانه، مع إدراكه أن تجاهله لسلطة الأمم المتحدة سوف يجعله يجازف بحصوله على الشرعية، إلى جانب أن العمل من خلال دول أخرى مشتركة ستجنبه مشكلة السلام التي تعقب الأحداث .

ومفارقة أخرى : فقد عاد الرئيس ليصبح نصيراً للعمل الجماعي على الرغم من شهرته التقليدية بحبه للعمل الفردي، وكذلك تحول الإدارة إلى القيام بالشيء نفسه الذي قام به كلينتون تجاه العراق، ومن قبله والد الرئيس بوش؛ بالعمل العسكري مع العراق على الرغم من حرص الإدارة على التخلص من كل ما ينتسب إلى الرئيس كلينتون .

وهذا التشابه في طريقة السياسة الأمريكية من خلال ثلاثة رؤساء؛ سوف يعمل بدوره على حشد الاطمئنان تجاه السياسة الأمريكية، ومن ثمّ التأيد لها .

\* \* \*

## - (مكافحة الإرهاب.. مبدأ نظامي جديد للأمن القومي الأمريكي):

وفي مقال (مكافحة الإرهاب.. مبدأ نظامي جديد للأمن القومي الأمريكي) يتعرض مركز بروكنجز للتحولات الاستراتيجية في علاقة الولايات المتحدة بغيرها من الدول بعد أحداث ١١ سبتمبر، فبعد تسعة أيام من هجمات ١١ سبتمبر، وفي خطابه أمام الكونجرس أعلن الرئيس بوش حربه على الإرهاب الدولي، وأعلن



عن نيته توظيف كل مورد تملكه الإدارة لملاحقة الشبكات الإرهابية، وأن تُعامل الدول التي تؤوي الإرهاب وتدعمه على أنها أنظمة مصادمة. وبدا أن الخطاب يحمل توجيهاً جديداً للسياسة الأمنية بنطاق لم يُعرف منذ الحرب الباردة، يقارب نطاق معاهدة ترومان وتبني استراتيجية الاحتواء في فترة الخمسينيات.

ويقول المقال: فقد ساعدنا في إعادة بناء أوروبا واليابان، وقدمنا مساعدات خارجية تقوم على المعايير نفسها، وأسسنا صناعات دفاعية لتأمين مدى التكنولوجيا التي حققناها، وأرسلنا إلى القمر رائد فضاء لتثبيت فوق الديمقراطية الغربية على الديكتاتورية السوفييتية والمركزية الاقتصادية.

إن أوضح أثر لهذا التحول الاستراتيجي يمكننا أن نراه في تغير اتجاه علاقات الولايات المتحدة مع الشركاء الدوليين الأساسيين، وخصوصاً في مجال العلاقات العسكرية مع باكستان، فقد شهدت العلاقات مع باكستان تحولاً كبيراً، فقبل أحداث سبتمبر شهدت العلاقات كثيراً من مظاهر التوتر، فقد أدى برنامج الأسلحة النووية لباكستان إلى العقوبات الصارمة، وتم قطع العلاقات العسكرية التي كانت قوية فيما مضى، وتم فرض عقوبات جديدة لِمَا أطاح الجنرال مشرف بالحكومة المنتخبة بقيادة نواز شريف في ١٩٩٩ م.

وهددت المساعدات التي تقدمها باكستان للمليشيات الإسلامية في كشمير بإدراج باكستان في قائمة الإرهاب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، واستمرار باكستان في سياستها الاقتصادية السيئة أوقعتها في مشكلات مع صندوق النقد الدولي.

يبدأ أن تحولاً كبيراً قد حدث بعد ١١ سبتمبر، بعد إعلان الجنرال مشرف عن قراره بتقديم الدعم السياسي والعسكري لجهود الولايات المتحدة للإطاحة بطالبان، فتحوّل مشرف إلى حليف، وتم ترتيب لقاء بينه وبين رئيس الأركان، وتم رفع العقوبات بسرعة، وقدمت الولايات المتحدة بليون دولار لباكستان، إلى جانب وعود بتسهيلات في سداد الديون، وأصبحت باكستان في الحرب على الإرهاب حليفاً مرة ثانية.

والتغيرات الدرامية نفسها حدثت بالنسبة إلى علاقات الولايات المتحدة مع دول وسط آسيا، فعلى الرغم من أن واشنطن قد بدأت في إقامة علاقات مع دول الاتحاد السوفييتي السابق في التسعينيات؛ فإن المخاوف بخصوص الأنظمة التعسفية، ونقص الديمقراطية، والفساد؛ وقفت حائلاً يعوق تعميق العلاقات معهم، ولكن مع قيام أوزبكستان وطاجيكستان بفتح حدودهم للقوات الأمريكية المتمركزة؛ أصبحت إدارة بوش أكثر مرونة من ناحية المساعدات العسكرية أو المساعدات الاقتصادية لهؤلاء الحلفاء الجدد.

وأما اليمن والتي كانت ضمن الأعداء الذين انقلبوا أصدقاء، حيث كانت محط انتقاد الولايات المتحدة بسبب موقفها غير المتعاون حول تفجير كول في عام ٢٠٠٠م، والسودان أيضاً التي كانت متقدمة من الولايات المتحدة بسبب مجموعة واسعة من سياساتها الخارجية؛ فلا شك أن رغبة كلتا الدولتين في عدم مواجهة مصير طالبان؛ أدى إلى قيام الحكومتين بإظهار حماس جديد للتعاون مع واشنطن في مواجهة الإرهاب.



وبخصوص علاقة الولايات المتحدة مع الهند؛ فقد تسببت أحداث ١١ سبتمبر في تقوية العلاقات مع الهند، حيث بدأت تتحسن بالفعل مع الرئيس بوش، حيث نتج عن العمليات العسكرية في أفغانستان القضاء على عدو الهند طالبان التي ساعدت الميليشيات الإسلامية في كشمير، وعمل تحسن العلاقات على قيام الولايات المتحدة بإصدار قرار لاستئناف بيع الصفقات العسكرية التي توقفت منذ عقود.

وكانت العلاقات مع روسيا آخذة في التحسن، لكنها شهدت قمة تطورها حين كان الرئيس بوتين هو أول من اتصل بالرئيس بوش بعد الحادث؛ ليعبر عن استعداده لتقديم ليس الدعم السياسي فقط؛ ولكن التعاون المخبراتي الثمين وخبرات روسيا الصعبة في أفغانستان، وبالمقابل خفت حدة نبرة الانتقادات الأمريكية الخطابية عن الوضع في الشيشان؛ مظهرة مرونة جديدة في مناقشة التحكم في إنتاج الأسلحة، وانضمام روسيا إلى منظمة التجارة الحرة، وأصبحت تتسم باللين تجاه علاقات روسيا بحلف الناتو (Nato) على الرغم من حرصها على عدم إعطاء روسيا حق الاعتراض (Veto) على قرارات حلف الناتو (Nato) العسكرية.

تأثرت العلاقات مع الصين بعواصف أحداث ١١ سبتمبر، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً من بدايات فترة رئاسة بوش؛ حينما وصف الفريق الجديد الصين بأنها المنافس الاستراتيجي، وقامت الصين بعد الهجمات بدعم موقف أمريكا أمام مجلس الأمن؛ لذا فقد ارتفعت نغمة التعاون مع الصين أثناء زيارة الرئيس بوش الثانية للصين في فبراير.

أما عن إيران والتي كانت علاقاتها مع الولايات المتحدة تتسم بالمواجهة؛ فقد أعلن الرئيس خاتمي عن تعاطفه مع الضحايا، وعن استعداده لفتح حدوده للطيران من أجل عمليات الإنقاذ والإغاثة.

ولكن هذا الهناء لم يدم؛ إذ ربطت المخابرات بين إيران وبين صفقات السلاح للسلطة الفلسطينية، ودعمها المتواصل للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، وزعمت الإدارة الأمريكية أن إيران تندد بحكومة قرضاي المؤقتة، فما لبثت إيران أن وجدت نفسها مدرجة في قائمة محور الشر في الاستراتيجيات المحورية الجديدة الجيوسياسية لمواجهة الإرهاب.

\* \* \*

## - (أصدقاء قدامى):

وفي مقالة (أصدقاء قدامى) يتحدث المركز عن مجموعة الأصدقاء القدامى لأمريكا، فيتحدث عن العلاقة مع حلف الناتو، والمخاوف من أن تتصرف أمريكا من جانب واحد، والقلق من عدم استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية لحلف الناتو، ثم يتحدث عن موقف اليابان المؤيد للولايات المتحدة وعرضها لتقديم ليس فقط المساعدة المادية؛ ولكن أيضاً مساعدات فعالة في النشاط العسكري في أفغانستان، وقامت اليابان بإدخال تعديل على الدستور يسمح لليابان بنشر قوات في المحيط الهندي.



ويرى المقال أن (الشرق الأوسط) أكثر الأماكن في العالم الذي يدفع بقوة نحو تغيير سياسة الولايات المتحدة فيه؛ حيث أصبحت العلاقات مع الشركاء العرب التقليديين موضع نقاش؛ إذ ينتقد الكثيرون (داخل الحكومة الأمريكية وخارجها)، ويربط بين تصاعد تنظيم القاعدة وبين دعم الانشقاق عن الوطن الذي يقوم به بعض الشركاء العرب من سياسات تدعم الأصولية في الخارج، وحيث أخفقت بعض هذه الدول في التحدث بقوة ضد الهجمات، وتسامحتا، وعلى الرغم من عدم تشجيعهما لوسائل إعلام دولهم على عداء أمريكا تقديمهما دعماً عسكرياً ضعيفاً للعمليات في أفغانستان اقترح بعض الأعضاء في الكونجرس بقطع المعونات عن مصر، وسحب القوات العسكرية الأمريكية من السعودية.

ثم يشرح المقال الموقف الأمريكي المتناقض تجاه العمليات الانتحارية في فلسطين؛ إذ تصاعدت العمليات وانتقدت الإدارة الأمريكية السلطة الفلسطينية، وطالبت عرفات بالسيطرة على العنف؛ ولكن رأت الإدارة الأمريكية إبان تصاعد العنف بشكل كبير أن ذلك يعارض هدفها الاستراتيجي في الإطاحة بصادم، فبعد استخدام شارون للقوة العسكرية كرد على العنف الفلسطيني أعلنت الإدارة تفهمها لموقف عرفات، وأكدت على شراكتها في عملية السلام؛ ما يخالف الاستقامة الأخلاقية.

يؤكد المقال في الختام أن أولويات الولايات المتحدة قد طرأ عليها تعديل كبير، فأصبح مواجهة الإرهاب هي المتصدرة وهي الأخطر إلى جانب قائمة الأولويات الأخرى، ويؤكد أيضاً ضرورة العمل متعدد الأطراف في العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة مع الحلفاء وحلف الناتو (Nato).

\* \* \*

### - (فرنسا والولايات المتحدة والحرب على الإرهاب...):

وفي مقال (فرنسا والولايات المتحدة والحرب على الإرهاب والتحليل الفرنسي الأمريكي) يستعرض «فيليب هـ. جوردون»، وهو باحث أول في دراسات السياسة الخارجية، و«بيندكت سوزان» باحثة في دراسات السياسة الخارجية؛ يستعرضان الموقف الفرنسي في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، فيقول المقال:

لقد أظهر الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية تعاطفاً كبيراً إثر أحداث ١١ سبتمبر؛ حتى إن جريدة لوموند الفرنسية جاء في عنوانها الرئيس يوم ١٣ سبتمبر ما يدل على ذلك، حيث صدرت طبعتها بعنوان «كلنا أمريكيون»، وخصصت صفحة من صفحاتها لتغطي الأحداث باللغة الإنجليزية من الأخبار الواردة في جريدة «نيويورك تايمز»، وبالطبع؛ فإن هناك بعض الفرنسيين لم يعبروا عن تضامنهم مع الولايات المتحدة بعد الأحداث؛ بل وجهوا اللوم إلى سياسات أمريكا التي هيئت مناخ الأحداث؛ ولكن الأحداث قربت الرأي العام الفرنسي من الولايات المتحدة؛ بعد الفجوة الثقافية الممتدة عبر الأطلنطي في بعض القضايا؛ مثل عقوبة الإعدام، والسيطرة على انتشار الأسلحة الشخصية، والدين، فقد أدت الأحداث دور المذكر بالقيم والمصالح



المشتركة بين الأمريكيين والأوروبيين .

وعبر الزعماء السياسيون - باستثناء قلة قليلة - عن تضامنهم ودعمهم للولايات المتحدة، وعلى الرغم من تردد فرنسا إزاء اتساع الدور والمهام التي يقوم بها حلف الناتو (Nato)؛ فإن فرنسا لم تتردد في دعم المادة (٥) لضمان الدفاع المشترك، وعبر الرئيس الفرنسي شيراك وزعماء سياسيون آخرون عن تأييدهم ودعمهم لأي موقف مشترك محتمل تقوم به الولايات المتحدة، واستعدادهم للمشاركة فيه، وهو الموقف الذي أيده ما يزيد عن ٧٣٪ من الفرنسيين .

وخلافات الحكومة الفرنسية مع إدارة بوش والموجودة بشكل جاد؛ مثل قضايا برنامج الصواريخ الدفاعية الأمريكية، ورفض معاهدات كيوتو (بروتوكول في تغيرات المناخ)، ومحكمة الجنايات، ومعاهدة حظر التجارب الكلية، تم وضعها على الأقل لفترة محدودة جانبا .

ووضّحت فرنسا من البداية أن موقفها لا يعني موافقة مطلقة على كل ما تقوم به الولايات المتحدة، فقد وضّح رئيس الوزراء الفرنسي «جوسبان»؛ أنه على الرغم من أن فرنسا لن تقوم بتقليص مسؤولياتها؛ فإن ذلك لن يمنعها من تكوين حكم حر إزاء مشاركة فرنسا في أي عمل عسكري، وأكد هذا الموقف الرئيس شيراك في لقائه الرئيس بوش في ١٨ سبتمبر في البيت الأبيض، وعرض بعض الشروط والمواصفات التي تشترطها فرنسا للمشاركة العسكرية، ويجب أن يتم مشاورتها قبل القيام بأي عمل عسكري؛ على أن يكون الهدف هو القضاء على الإرهاب .

وكانعكاس للرأي العام الفرنسي؛ أصر الزعماء الفرنسيون السياسيون على أن الرد على هجمات ١١ سبتمبر يجب ألا تكون عسكرية فقط، وحذروا من تحويل الحرب على الإرهاب إلى حرب على الإسلام، وكما وضّح وزير الخارجية «فيدرين» أن الرد يجب أن يكون رادعاً وليس انتقامياً، فإذا حاربت ضد الإرهاب الدولي يجب عليك أن تحارب ضد مصادره: الأموال، والأيديولوجيات القبلية الهدامة، المواقف والأزمات التي تزود الإرهابيين بالمقاتلين .

لذا فإن فرنسا تتوقع حملة تحتوي بشكل أولي على: الدبلوماسية، وتدعيم القانون، وتعاون المخابرات الدولية. وربما يفسر هذا التأكيد بعدم وجود العناصر العسكرية، حيث تتردد فرنسا في استخدام مصطلح (الحرب) في الحملة على الإرهاب .

وعلى الرغم من موافقة فرنسا على العمل العسكري؛ فإنها تضع له شروطاً عديدة؛ كأن يكون قاصراً على الإرهابيين فقط والأهداف الإرهابية، وتؤكد أهمية الحاجة إلى شرعية دولية فيما تقوم به الولايات المتحدة رداً على هجمات ١١ سبتمبر، وتعاود فرنسا أيضاً التشديد على ضرورة حل المشكلات الإقليمية ومعاودة المحاولة فيها؛ كقضية العراق أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ حتى يتسنى القضاء على الإرهاب .

\* \* \*





### - (حلف الناتو والحرب على الإرهاب.. تحالف متغير):

وفي مقال لـ «فيليب جوردون» بعنوان (حلف الناتو والحرب على الإرهاب . . تحالف متغير) يتعرض الكاتب لموقف حلف الأطلنطي من أحداث ١١ سبتمبر؛ حيث يقول: بعد أقل من ٢٤ ساعة من هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة احتشد حلفاء الولايات المتحدة في حلف الناتو لتنفيذ المادة (٥) في اتفاقية الدفاع المشترك، والذي يعدُّ العدوان على أي دولة عدواناً على بقية الدول .

وحينما وصل الأمر إلى التنفيذ من خلال الحملة العسكرية على أفغانستان، والتي تقودها الولايات المتحدة، ظل الحلف على الهامش باختيار الولايات المتحدة، فقد قرر الأمريكيون عدم طلب مساعدة حلف (الناتو) لأسباب عسكرية وسياسية في وقت واحد، فالولايات المتحدة فقط تمتلك الأسلحة المناسبة التي تقوم بها حملة عسكرية على مسافة ما يقرب من نصف العالم، وكذلك؛ فإن واشنطن لا تريد تدخلاً عسكرياً من ١٨ دولة من حلفائها.

لذا فقد أثرت في ضوء هذه القرارات بعض الآراء من بعض المحللين عما إذا كان الحلف قد قام بأي دور! وعن بعض المخاوف عما إذا كان الزعماء في كلا طرفي الحلف لا يقومون باتخاذ الخطوات اللازمة التي تتماشى مع الظروف والمستجدات!

والحملة العسكرية في أفغانستان كشفت عن القدرات القتالية لأمريكا، وتؤكد الرأي بأن الولايات المتحدة أسهل عليها أن تقوم بحملتها منفردة من اشتراك حلفائها معها .

ولا يعني هذا أن دور الحلف لم يعد مهماً، فما يزال الحلف هو الوسيلة الوحيدة لجعل الولايات المتحدة مهمة بالأمن الأوروبي وقضاياها، ويمارس الحلف من خلال دوره الذي يقوم به؛ دور توحيد قارة ظلت طوال ٥٠ عاماً متفرقة، حيث حقق السلام للبلقان، واستطاع من خلال شراكته في السلام تطوير المشاركة العسكرية مع الحلفاء الآسيويين، والذي أدى بعض منهم دوراً مهماً في العمليات في أفغانستان .

ويجب على حلف شمال الأطلنطي استغلال القمة المقبلة في «براغ» لمواجهة التهديدات الأمنية الراهنة، وجعل الحلف مشاركاً فيما يجري من أحداث، ويجب على الحلف أيضاً أن يجعل قواته المسلحة مستعدة دوماً للمشاركة، ويضيف إليها مهاماً جديدة .

إلى جانب أن حلف الناتو (Nato) من واجبه أن يقوم بتوسيع نطاق أعضائه؛ لتكوين حلفاء لهم من القوة ما يؤهله لتحقيق أهدافهم المشتركة من ناحية، ولتعزيز تكامل أوروبا الشرقية والغربية من ناحية أخرى .

بالإضافة إلى أنه يجب عليه أن يقوم بتكوين تحالف جديد مع روسيا؛ إذ يبدو أن الرئيس السوفييتي بوتين له موقف جديد لدعم التعاون بينهما .



وأخيراً؛ يجب على حلف الناتو (Nato) تطوير قدرته على التعامل مع الإرهاب على الرغم من مقاومة الحلفاء الأوروبيين الذين تملكهم المخاوف من إعطاء التحالف دوراً عالمياً وسياسياً ضخماً.

\* \* \*

## - (سياسة الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي...):

وفي تقرير للمركز بعنوان: (سياسة الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي، والحاجة إلى دبلوماسية عامة)، كتبه «شبلي تيلهامي» أستاذ كورس يُسمى «أنور السادات» في جامعة ميريلاند، وهو زميل غير مقيم في برنامج دراسات السياسة الخارجية.

يتعرض التقرير للعلاقة بين أمريكا والعالم العربي والإسلامي في أعقاب تفجيرات ١١ سبتمبر، فيقول:

لقد أيقظت الأحداث المرعبة في ١١ سبتمبر الأمريكيين على حقيقة مرعبة، وهي أن هناك الكثيرين من العرب والمسلمين يحملون الكراهية للولايات المتحدة، ويرتابون في نياتها، ويحمل معظمهم صورة سلبية عن ثقافة الولايات المتحدة وسياساتها، وفي الوقت الذي بدأ فيه صنّاع السياسة في الولايات المتحدة، وكذلك المؤسسات غير الحكومية في دراسة الطرق والوسائل لتضييق الفجوة في الطريقة التي يتناول بها المسلمون والأمريكيون أحداث العالم؛ فإن هناك العديد من النقاط التي يجب أن تدرك لوضع برنامج فعال للدبلوماسية العامة تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل أوسع.

وأهم مصادر هذه الكراهية، كما يظهر من خلال استطلاعات الرأي التي تجرى حالياً؛ ليست هي القيم الأمريكية، ولكن سياسة الولايات المتحدة، وخصوصاً فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن تغيير سياسات الولايات المتحدة لا يمكن أن تتم فقط على أساس المواقف العامة في الخارج؛ فإن التكاليف التي تتحملها من جراء الأحداث لا بد أن ندرکها، وأن تكون من ضمن عوامل تقديرات السياسة، ويجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تجد الطرق التي تواجه بها الصورة السلبية الموجودة بين العرب، وأن تقوم بشرح سياساتها للسكان في هذا الإقليم.

ويجب أن يضع قادة الولايات المتحدة أثناء قيامهم بهذه المهمة العديد من الأمور في أذهانهم:

أولاً: أنه على الرغم من أن المواقف السلبية تجاه الولايات المتحدة تتركز بشكل غير مألوف في العالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط؛ فإن موقفاً مشابهة لهذه المواقف تسود في أماكن أخرى من العالم، وتشمل أمريكا اللاتينية وآسيا وحتى شرق أوروبا؛ لذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين هذه الصورة ليس إقليمياً فقط، ولكن دولياً أيضاً.

ثانياً: أن العرب والمسلمين في دول الشرق الأوسط لا يتنوعون فقط من حيث الشعوب والثقافات



والسياسات، وحتى الأديان؛ ولكن الدول العربية والإسلامية تشهد أيضاً تنوعاً وتبايناً عميقاً ومتنامياً بين الأصوات المنادية بالعنف والقتال والأصوات المعتدلة، بين المؤيدين للتسامح والمؤيدين للتعصب وعدم التسامح؛ لذا فإنه يجب على صنّاع السياسة في الولايات المتحدة محاولة تنمية الأصوات المعتدلة، والتي تدعو للتسامح وتقويتها، ومساعدتها على خوض معاركها في عقول الشعوب وقلوبها في هذا الإقليم.

ويجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تحسن اختيار من يقومون بتوصيل هذه الرسالة، فيجب أن نحسن استغلال جميع الموارد المتاحة، ليس فقط من أولئك الموهوبين والمتفانين من العرب والمسلمين الأمريكيين، والذين لا يألون جهداً في بناء الجسور بين الولايات المتحدة وبين دول الشرق الأوسط؛ ولكن يجب أن نهتم أيضاً بالأصوات الموجودة في الشرق الأوسط، وأن نشاركهم وجهات النظر.

يجب أن نقوم بعملنا من خلال وسائل الإعلام في الإقليم، وليس فقط ما نوفره لذلك من وسائل إعلامنا الخاصة بنا، فلقد حدثت ثورة إعلامية في الشرق الأوسط، وظهر العديد من أدوات التنفيس التي تتسم بالتميز والتنوع مثل قناة الجزيرة التلفزيونية القطرية.

وبينما هناك مساحة لوسائل التنفيس الإعلامية الإضافية، والتي تشمل تلك التي تقوم بتوصيل الرسالة التي تتماشى مع الأهداف الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة؛ فإننا يجب علينا أن نفهم لماذا نجحت بعض القنوات التلفزيونية مثل قناة الجزيرة.

ففي ظل وجود العشرات من الوسائل الإعلامية وأدوات التنفيس الإقليمية؛ فقد حُرمت الحكومات في الشرق الأوسط من احتكارها للمعلومات، فأى محطة تطمح في تحقيق الانتشار بين المشاهدين يجب أن تضع في تقديرها احتياجات المستهلك، والمحطات الناجحة هي التي تفهم احتياجات المشاهد وتعكسها. وبشكل أوسع؛ فإن نجاح قناة الجزيرة يأتي من أنها تعكس الرأي العام، ولا تقوم بتشكيله، وأن أي محطة إذاعية أو تلفزيونية تدعمها الولايات المتحدة لا تضع هذه الحقيقة في الحسبان. فسوف تجد أن قدرتها على المنافسة في هذا الإقليم محدودة.

ثم يقوم الكاتب في سياق مقاله بمناقشة أسباب الكراهية التي يحملها العرب والمسلمون في الشرق الأوسط للولايات المتحدة، والتي ترجع من وجهة نظره إلى عدة أسباب؛ منها: نقص التقمص العاطفي للولايات المتحدة إزاء الألم والمعاناة، فيجب على الولايات المتحدة أن تظهر تقمصاً عاطفياً وتعاطفاً إزاء ما يعانیه الفلسطينيون من آلام ومشاق لا تُطاق، كما يجب عليها إبداء ذلك تجاه الإسرائيليين بغض النظر عن موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.

ويجب زيادة المشروعات الإنسانية والخيرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في الدول العربية والإسلامية وتعريف الناس بهذه المشروعات.



ويرى الكاتب أن الشكوك التي يحملها الكثيرون تجاه الولايات المتحدة ونظريات المؤامرة والتأمر تنبع من سيكولوجية ثقافية وسياسية بشكل أوسع، والتي يستحيل على الولايات المتحدة أن تغيرها في فترة وجيزة، ولكن إحدى الطرق هي أن تبدأ في تغيير هذه السيكولوجية، ومواجهة الشعور السائد بأن الولايات المتحدة لا تكلف نفسها حتى العناء في شرح ما تفعله ولماذا تفعله، فلو قدمنا تفسيرات لما تقوم به من سياسات حتى تلك السياسة التي تلقى معارضة في هذا الإقليم، فعلى الأقل سوف نجعل من مهمة الذين يصنعون نظريات المؤامرة أمراً معقداً.

ويقول الكاتب إنه على الرغم من أن هناك الكثير الذي تقوم به الدوائر المتخصصة في الحكومة من خلال برامج معينة؛ فإن التصريحات الرسمية لكبار الموظفين وخاصة في البيت الأبيض والحكومة لها قوة أكبر وأثر أكبر في تشكيل الصور العامة في الإقليم؛ أكثر من البرامج التي يُنفق عليها مئات الملايين من الدولارات، فقد يكون لكلمة يقولها الرئيس أو وزير الخارجية آثار كبيرة أكبر بكثير من غيرها من الجهود.

ثم يختم الكاتب مقاله بالاعتراف بأن تضيق الفجوة يُعدّ أمراً صعباً، ولكنه يمكن أن يتم من خلال الحوار وإزالة أسباب الكراهية، ويقترح بعض الإجراءات لتحقيق ذلك؛ مثل تشجيع اتصال الشعوب بين بعضها وبعضها الآخر، وتبادل البعثات العلمية والتبادل الإعلامي.

\* \* \*

## - (هل يمكن أن تساهم المساعدات الأجنبية في القضاء على الإرهاب):

وفي مقال لكارل جراهام بعنوان: (هل يمكن أن تساهم المساعدات الأجنبية في القضاء على الإرهاب)؛ تقول الكاتبة:

لا عجب أن نبحت كأمة بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية - مع ظهور هذا العدد المخيف من الإرهاب الدولي - عن حل، فقد ذكرنا الأحداث بتلك الشعوب الفقيرة والتعيسة التي تشعر بالإحباط في البلاد البعيدة النائية، بيد أنها أصبحت قريبة جداً منا، وأقرب مما كنا نظن، ويبدو لنا أن زيادة المساعدات الخارجية والاستمرار في التزاماتنا بها هو جزء من الحل، ولكنها في ظل الاستراتيجيات الأخرى المقترحة للتعامل مع الهجمات الإرهابية؛ لا تلقى مثل هذا الربط بين التطور الاقتصادي والإرهاب.

إن الولايات المتحدة، والتي تُعدُّ أغنى دولة في العالم، تأتي بعد الدول المتحضرة الأخرى فيما تساهم به من إجمالي الناتج القومي الذي يؤول إلى مساعدات التنمية والتطوير، وسوف تظل في الترتيب الأخير حتى لو تمت الزيادة التي تصل إلى ١٠ بلايين، والتي اقترحتها الإدارة، فالولايات المتحدة هي الثانية الآن بعد اليابان فيما يخصص الموارد التي تذهب إلى مساعدات التنمية، فأربعة دول فقط هي الدانمارك، وهولندا، والنرويج، والسويد؛ قد حققوا أو تجاوزوا ٧٪ من مستوى (GNP) للمانحين الذي أسسته الأمم المتحدة.



فحقاً إن زيادة المساعدات الأجنبية لها منافع من جوانب عديدة، إلا أنه ليس واضحاً أنه يمكن حل المشكلة الإرهابية عن طريق المساعدات الخارجية، حتى على المدى البعيد، وكنقطة بداية إننا نعلم القليل عن الروابط بين التخلف الاقتصادي؛ وبتحديد أكبر الفقر والإرهاب، فالذين قاموا بالهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر لم يكونوا فقراء أو غير متعلمين.

فصحيح أن الإرهابيين عادة ما يبحثون عن ملجأ يلجؤون إليه في الدول الفقيرة، من ليبيا إلى أفغانستان، إلى الفلبين؛ ولكن ليس جميع الدول الفقيرة لديها مشكلات مع الإرهاب، ولا توفر حكوماتهم مأمناً للإرهابيين.

وعامل آخر يساهم في هذه المعادلة، والذي قد لا يكون معروفاً إلى حد ما، وهو عدم التكافؤ والتباين في توزيع الدخل، والتنمية الاقتصادية نفسها قد تسبب في زيادة عدم التكافؤ.

فمعظم الدراسات التي تشير إلى أن الدول التي قامت بفتح اقتصادياتها والتحققت بالاقتصاد العالمي قد خطت خطوات جديدة نحو تقليل الفقر، على أن مسألة عدم التكافؤ تعد مسألة معقدة؛ إذ إن التقدم عادة ما يزيد أكثر بينما ينقص من عدم التكافؤ داخل الدولة الواحدة.

فمنذ قرون مضت شبه «ألبرت هيرش مان» التطور مثل الانفجار في نفق مزدحم بالمارة، ففي البداية يعطي هذا التطور للناس - في بعض المرات الضيقة - توقعات مبشرة في المستقبل، ولكن إذا ما ظلت ممراتهم مقفلة بينما تتحرك ممرات أخرى؛ يمكن أن يحدث بعض السلوك الراديكالي المتطرف نتيجة للإحباط؛ مثل تجاوز شريط الوسط.

وعلى الرغم من أن التطور يعمل على تحسين المجتمعات؛ فإنه على المدى القصير يخلق فائزين وخاسرين.

وكما لاحظ صامويل هانتنجتون؛ فإن الكدر والتعب الاجتماعي يزدهر؛ ليس في المجتمعات التي تثن تحت وطأة الفقر فحسب؛ بل في تلك التي تتطور وتتغير سواء للأفضل أو للأسوأ، تزيد من التوقعات أو تمحوها، فعندما يحدث التطور تغيرات نسبية في الدخل ومكاسب نسبية لقطاعات اقتصادية مختلفة، حتى الفائزون يمكن أن يصبحوا محبطين حسبما تشير الاستطلاعات، ونحن نرجع ذلك إلى تصعيد المطامح والتوقعات، ويشعرون بالحنق ربما بسبب تدفق المعلومات، وبسبب توسع الفجوات بين الطبقات المتوسطة والأكثر ثراء، والطبيعة غير المستقرة لعوائد الدخل في غياب الأمان الكافي والتأمين الاجتماعي.

حتى لو كانت الروابط بين التنمية الاقتصادية وتناقص الفقر والإرهاب قائمة بشكل واضح؛ فإن هناك العديد من التساؤلات لا تزال ماثرة حول ما يمكن أن تحققه المساعدات، فقد كانت المساعدات ذات فعالية كبيرة في مجالات الإغاثة الإنسانية، وتنظيم الأسرة وتقليل الوفيات في الأطفال أكثر من دفع النمو الاقتصادي، ومع ذلك فإن النمو مهم جداً لإنقاذ الفقير.



وساعدت المعونات في النمو في بعض الدول، بينما أخفقت في تحقيق ذلك في بعضها الآخر، بل ربما كانت ذات آثار عكسية.

وتسوق الكاتبة بعد ذلك تحليل الأسباب التي تؤدي إلى نجاح المعونات أو إخفاقها، فهي ترى أن النجاح مشروط بأن تقوم الدولة التي توجه إليها المعونات بإجراءات اقتصادية إيجابية؛ مثل وضع برنامج اقتصادي إيجابي، والمشاركة في النظام الاقتصادي العالمي، وحرية التجارة، والاستمرار في تخصيص ميزانيات مناسبة للقيام بمهام الإصلاح والتنمية، وعدم الاعتماد كلية على المساعدات.

وتورد أيضاً ملاحظة مهمة من أن التنمية الاقتصادية قد تواجه بعض الأزمات، والتي قد تؤدي بثمار اقتصادية مفيدة على الرغم مما تحدثه من تعب، فتقول: إنه من خلال دراسة أجريت على ٥٥ دولة نامية؛ يتبين أن الأزمات ساعدت الحكومات على النهوض بخططها، وأعطتها الحرية السياسية لتنفيذ الإصلاحات البنوية من تجريد التجارة، وإصلاح المعاشات، واستقلالية البنك المركزي التي تدعم النمو والتنمية.

ثم تناقش الشروط التي تضعها الدول المانحة لتقديم المعونات؛ بحيث تشترط أن تكون فعالة ومؤثرة في عملية التنمية، وتحدد المجالات التي تخصص فيها؛ بحيث تتفادى عمليات تراكم الدعم والمعونات لبعض المجالات وحرمان بعضها الآخر، وترى أن الدول التي تحصل على نسبة معونات أقل - ولكنها تقوم بتنظيمها وتحقق نمواً اقتصادياً مطرداً - تحصل في المدى البعيد على نسبة أكبر من تلك التي حصلت على نسبة كبيرة من قبل، ولكنها لم تحقق تطوراً اقتصادياً.

ثم تعرض الكاتبة مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يجب القيام بها، وخصوصاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومجموعة أخرى لا يجب القيام بها؛ بل يجب الاقتناع عنها.

ومن بين تلك الإجراءات التي ترى الكاتبة ضرورة عدم القيام بها:

أولاً: وهي أهم النقاط: يجب على الولايات المتحدة وأيضاً على حلفائها عدم تقديم المساعدة للدول الشريفة.

ثانياً: عدم الاستمرار في تقديم المساعدات للدول التي تتبع سياسات اقتصادية داخلية رديئة وضعيفة.

بينما ترى أن أهم الإجراءات التي ينبغي القيام بها هو الاستمرار في دعم المؤسسات المالية الدولية في جهودها لتقديم مساعدات اقتصادية فعالة ومنتقاة.

وبالأهمية نفسها جعل النظام المالي الدولي أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الجديدة والمستمرة، ويجب على الولايات المتحدة أن تستمر في قيادتها لفتح أسواق الولايات المتحدة وتوسيع دعم الريادة للتجارة الحرة.